بينما لحج الأول أمنيا على مستوى الجنوب..

حلقة نقاش عن الوضع الإداري والمالي المتدهور بلحج

تقرير/ عبد القوي العزيبي:

تشـــهد محافظة لحج استقراراً أمنياً عقب انتهاء حرب 2015 وهي بذلـــك تعتبر الأولى على مســـتوى محافظـــات الجنـــوب في الجانب الأمنـــي، لكن للأســـف في الجانب الإداري والمالي لا تزال لحج تشـــهد تدهـــوراً كبيراً في عـــدد من مكاتب عموم الـــوزارات أو على مســـتوى المديريات.

منبر أمنـــاء تبن ناقـــش حلقة خاصة عن الوضع المالي والإداري في لحج الأســـباب والحلول والمعالجات لكي تكون لحج في المســـتوى الأول أمنياً وإداريـــاً وماليـــاً كمحافظة متميزة بوجود القيادة الرشيدة.

"الأمناء" تنشر ملخصاً لجزئية من الحلقة على أمـــل انعكاس تلك الحلـــول والمعالجات عـــلى الواقع والتخلـــص من أي مظاهر ســـلبية في الجانـــب الإداري والمالي لإعادة بناء المحافظة مـــن جديد وتجفيف منابع الفساد الذي ينخر جسد هذه المحافظة الباســـلة المستوطن فيها منـــذ زمن والتي تعتـــبر منكوبة من حرب القاعدة والحـــوثي ومن لوبيّ الفساد.

أسباب التدهور

خـــلال الحلقـــة ناقـــش كلّ من «عارف أحمـــد محســـن والمهندس فتحي عيـــاش البان وبله عبد صالح وأحمد بن أحمد السلامي وأنور بقعي وعبدالله فضل عبدالمجيد"، أســـباب التدهور المـــالي والإداري بلحج والتي من أبرزها تكليف كوادر غير مؤهلين بإدارة المرافق الحكومية وعدم تفعيل دور الرقابـــة والتفتيـــش في المرافق الحكومية وإنمـــا تهميش هذا الدور الرقابي، وجود إهمال وتسيب من قبل بعض قيادة مكاتـــب فروع الوزارات بلحـــج لدرجة وجود بعـــض المدراء لايعرفون ولم يقومـــوا بزيارة فروع مكاتبهـــم على مســـتوى مديريات المحافظة، بالإضافة إلى عدم إعطاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاســـبة صلاحياتـــه الكاملة للقيـــام بمهام عمله في ظل صمت قيادة المحافظة على هـــذا التدهور المـــالي والإداري وعدم المحاســـبة وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، وغياب دور مكتب الخدمة المدنية في مراقبة مســـتوى الالتزام بالدوام الرســـمي، أضف إلى وصول الفســـاد لمرتبات الموظفين بالقطاع المدني والأمني والعســـكري بخصم مبالغ من راتب أي موظف غير ملتزم بالدوام اليومي ، وأيضاً وجود ازدواج وظيفي خلافاً للقانون يمارسه بعض مدراء العموم والموظفين وموظفين يمارســـون مهـــام عملهـــم؛ بينما تجاوزوا السن التقاعدي.

معالجات وحلول

لقد أجمـــع المشـــاركين بحلقة النقـــاش عـــلى ضرورة الخروج من هذه الأزمة المالية والإدارية ورفضها واقترحوا عدة معالجات منها تكليف وتعيين كفاءات إداريـــة ومالية في المرافق الحكومية بمؤهلات جامعية ذات حســـن سيرة وســـلوك بنظام المفاضلة من أجل وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، السعي الدؤوب من أجل تفعيل دور الرقابة والتفتيش في كل مرفق للقيام بواجبها وتفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاســـبة، بالإضافة إلى تفعيل رقابة الســـلطة المحلية ومحاســـبة المدراء المقصرين في واجبات عملهـــم اليومي، وأيضاً تفعيل دور الوحدة المحاســـبية وعلى وجه الخصوص في المرافق الإيرادية والقيام بمراجعة دقيقة على صرفيات المرافـــق, أو على مســـتوى صرفيات المحافظة وعـــدم تمرير أيّ مخالفات مالية بذكاء القانون مـــع العلم أنها مخالفة مالية لا يجوز التحايل فيها وتمريرها بطرق غير قانونية.

واتفـــق المشـــاركون بطرح عدد من الحلول في عـــدة اتجاهات منها تفعيل دور الرقابة والتفتيش والرقابة الداخلية واختيار الكوادر النزيهة غير القابلة لشراء ضمائرهم أو وطنيتهم ويعملون بإخلاص وأمانة بتقوى الله، وتفعيل الموازنات التشـــغيلية وعدم الصرف خـــارج الاعتمادات المرصودة وعـــدم تجاوز النظـــام والصرف من الإيـــراد العام كـــون أيّ صرف يعتبر مخالفة مالية يعاقب عليها القانون، أيضاً الفصـــل بين المكاتـــب التابع للموازنة العامة والمكاتب المســـتقلة والتـــي لا تدخـــل ضمن مســـؤولية المحافظة المالية والإدارية باســـتثناء حق الإشراف عليهـــا، وضرورة البعد عـــن العشـــوائية في العمـــل ويلزم تفعيل العمل باللوائح الإدارية المنظم لسير العمل والالتزام بها قولاً وفعلاً ، كما يتطلب إعادة التدوير الوظيفي وفقاً للخـــبرة العملية والابتعـــاد بوضـــع أشخاص مقربين من السلطة أو من مناطق رأس الســـلطة عـــلى حساب ذوي الخبرات والكفاءات في العمل الناجح، ومن أسباب نجاح عمل قيادة المحافظة اعتبار المشاركين في حلقة النقاش وجود البطانة السليمة والصالحـــة والتي تعمـــل بإخلاص وأمانة من أجـــل المحافظة والمحافظ هي أهم أســـباب نجـــاح عمل قيادة المحافظة باعتبارهـــا بطانة تفضل مصلحة المحافظة عـــلى مصالحها الشـــخصية وحدوث عكس ذلك ينتج عنه انتكاســـة ونكبة كبيرة في عمل قيادة المحافظة مـــما يتطلب تقييم عمـــل البطانة وتحديثهـــا وتفعيلها لخدمة المحافظة.

متفرقات أخرى

وأضاف الســـلامي أن الحرب قد أفـــرزت طفيليات اســـتغلت وضع الانفـــلات وتعطيـــل أغلـــب المرافق الرقابيـــة وانفتاح شـــهيتهم لنهب الإيرادات لعدم وجود محاســـبة مما أوجد أغلب المرافق تعمل بدون موازنة تشـــغيلية وتحولت صرفيات بعض المرافق بدون ســـقف محدد، وأكد أن تعيين مدراء إداريون وماليون ليست لديهم الكفاءة؛ إذ ساهم بشكل كبير بهذا التســـيب ومـــما زاد الطين بلة وأصبح يســـتشري في كل مفاصل المكاتب التنفيذية، وأيضاً ممارســـة سياســـة الإقصاءات لـــذوي الخبرة والمؤهلات العلمية والعملية وتكليف بدلاً عنهم بطانة لأي مسؤول من قمة السلطة إلى آخرها.

وأشار الســـلامي إلى دور مكتب فرع وزارة الخدمـــة المدنية بأن دورة مفقود ويقتـــصر فقط على مباشر العمل عقب عطلة الأعياد الدينية.

وكشـــف بله أبو صدام عن وجود أمنـــاء صناديـــق يمارســـون مهام عملهم منـــذ حكم معمـــر القدافي وعفاش بينما تجاوز بعضهم ســـن التقاعد وأبرمت معه اتفاقيات تعاقد ومع ذلـــك تجاوز عمرهـــا القانون وتشاهد أمين الصندوق لايزال يمارس مهام عمله وكأنـــه لايوجد كادرٌ آخر غير هذا الشـــخص، وبدوره استنكر عبدالله عبدالمجيد حـــدوث مثل هذه التجـــاوزات معتبرًا ســـكوت مكتب المالية على هذا الوضع وكأنه بمثابة شريك، ورداً على ذلـــك أوضح "بله" عـــن قيام مدير مالية لحج الســـابق وقبل الحرب بعمليـــة تدوير وتغيير لأمناء الصناديـــق وهو عمل قانوني يفتقد وجوده بهذا الوقت، بينما شبه عبدالله وضـــع محافظة لحج كالمرأة التي تعدد أزواجهـــا ولم تنعم براحة مع أحد منهم.

وأضَف من المبكر جـــدا الحديث عن دولة ذات ســـيادة مؤسســـات وخالية عن الفســـاد الإداري والمالي، معتبراً الوضـــع القائم في المحافظة عبارة عن تصرفات فردية ومناطقية وتبعية ، تتحكـــم بها أقطاب الصراع السياسي على مستوى الدولة بأكمله وقال نفتقـــد وجود ســـلطة مدنية ذات اتجاه واضـــح وصاحبة خطاب حصيف ، واقـــترح أن تجتمع أطراف الـــصراع المعلن والمخفـــي وتجتمع من أجـــل المصلحة العامـــة وتتجنب الخلاف وتعمل لصالح المحافظة كلاً من موقعة مـــع توقيف عداد التبعية وتنظر إلى محافظة لحج كجمهورية الكل شريك فيها.

واعتبر بقعي لمكتـــب التخطيط والتعاون الدولي دوراً كبيراً في رسم مشـــارئع المحافظـــة وإخراجها من الوضع الكارثي الذي تشـــهده معتبر إقصاء المدير الســـابق عن عمله كان من أكبر الأخطاء التـــي وقعت فيها قيادة المحافظة.

ويعتـــبر المهندس فتحـــي البان غياب القانون وتهميش دور الرقابة المتكامل مع وجود ضعف في الوازع الدينـــي كل ذلك أحـــدث العديد من مظاهر الفساد المالي والإداري مشيراً إلى ظاهـــرة الخصـــم مـــن مرتبات الموظفين غير المباشرين لعملهم في بعض المرافق بأنها تعد مشـــكلة من أكبر المشكلات ذات الشبهات حيث لا يعرف بشفافية أين تصرف تلك المبالغ في ظل مكاتب تشكو من تدني حجم الموازنة التشغيلية.

وأوضح بله وهو يدافع عن مكتب مالية لحج معتبراً فســـاد بقاء أمين الصنـــدوق في بعـــض المرافق بلحج لفترة زمنية طويلـــة وبعض الأمناء في سن التقاعد ويعمل بالتعاقد هو أمر راجع على جهة العمل الذي يعمل فيها وليس لمكتـــب المالية وقد يكون بقاؤه في العمل لارتباطات بمتنفذين فاسدين في المرفق مما يثير هذا الأمر الشبهات كون القانون حدد فترة عمل أمين الصندوق في كل مرفق حكومي.

خلاصة الحلقة

بظهر بـــأن لحج تمكنت من قمع الإرهـــاب والفـــوز بالمرتبـــة الأولى بتحقيق استقرار أمني على مستوى المحافظـــات المحررة، لكن للأســـف لايزال مستنقع الفساد سرطان مزمن بداخلها ينخر جســـدها ليل نهار عبر لوبي الفساد المالي والإداري في ظل استمرار الفاسدين على فسادهم دون أي اســـتحياء أو خوف من الله تعالى أو من عامة النـــاس, بينما يناهض الشارع الفســـاد برفض شعبي كبير من قبـــل عامة الناس لهذا الفســـاد الذي روائحه تزكـــم الأنوف أكثر من روائح القمامة، فهل ســـوف تتمكن قيـــادة لحج مـــن إحـــداث تغيير أو تدوير وظيفي ســـعياً منها بتجفيف منابع الفساد وإصلاح الجانب المالي والإداري؟ أو سوف تشهد لحج ثورة من جديد لاقتلاع الفساد والمفسدين؟، ويبقى الأمل حلـــما جميلاً لتحقيقه خلال الأيام القادم بتطهير لحج من هذا الفساد حتى تكون محافظة من أوائل محافظات الجنوب فخراً ومجداً أمنياً ومالياً وإداريـــاً ولهذا نحن مع بقية عامة الناس عـــلى أمل تحويل حلم القضاء على الفساد والمفسدين إلى حقيقة في لحج الحضارة بقيادة القيادة الحكيمة الرشيدة .

- التغيير والتدوير يحرك المياه الراكدة
- مدراء عموم وأمناء صناديق يمارسون عملهم وقد تجاوزوا سن التقاعد
- الصرف من الإيراد محرم قانونياً ومدراء يخصمون من مرتبات الموظفين